

Counter Argumentation against the Theory of Discrediting Hadith as Linguistic Evidence while Accepting the Authenticity of Anomalous Qira'at and Unknown Poetry

أوهام نظرية رفض الاحتجاج بالأحاديث النبوية الصحيحة
بقبول القراءات الشاذة والشعر المجهول في الاحتجاج
اللغوي

Solehah binti Yaacob

Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Islamic Revealed
Knowledge and Human Sciences, International Islamic University Malaysia
Solehah71@gmail.com

Abstract

Linguistic argumentation is defined by Arab grammarians to mean a formulation of grammatical rules from primary sources using anomaly, consensus, measurement, an argumentation based on circumstances and other rules. The anomaly sources are considered the most authentic references which are the holy Quran, Hadith al-Nabawi and Arabic poetry. This research aims to highlight the different views of Arab grammarians in devising the grammatical rules of the hadith. The authenticity of the Quran is indisputable as its verses are reliable and consistent. However, is there a difference between reliable reading and anomalous reading? Why are grammatical rules which are derived from anomalous Qira'at accepted, while the linguistic argumentations resulting from Hadith al-Nabawi are refuted? Why it is accepted in unknown poetry? And why are the argumentation from Quran and Arab poetry not merited and taken as evidence in linguistic argumentation? These questions are answered thoroughly by presenting the evidences and arguments from scholars in the field. An analytical study is being used as an approach to discuss the topic.

Keywords

Al-Hadith – delusion – anomalous Qira'at – argumentation – authenticity – poetry

1. مقدمة

إن القراءات القرآنية مصدرٌ أساسيٌّ لدراسة اللهجات العربية¹. وقد اختلف الصحابة في قراءة القرآن واشتهر من بينهم نفر كثير منهم ابن عمر وابن عباس وعائشة وحفصة وأم سلمة وغيرهم من المهاجرين، وذكر من الأنصار ابن كعب وأبو الدرداء وزيد بن ثابت وأنس بن مالك وغيرهم². وأقر الرسول - صلى الله عليه وسلم - اختلافهم، وكما في الحديث الصحيح يبلغ مرتبة التواتر: "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأقرؤوا ما تيسر منها"³. واختلف علماء العربية في تفسير هذا الحديث الشريف اختلافاً كبيراً إلى حد أن ذكر له الإمام السيوطي في كتابه "الإتقان" أربعين وجهاً⁴.

ومن أرحح الآراء رأي ابن قتيبة، حيث قال ابن قتيبة: "وقد تدبرت وجوه الخلاف في القراءات فوجدتها سبعة أوجه"⁵. ونلاحظ أن بدأت عملية رفض استنباط القواعد النحوية عند أوائل النحاة من القراءات الشاذة التي لا تكون موافقة لأحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً بها. حقيقة، الرفض للقراءات الشاذة - كما ذكرت سابقاً - غير موجودة في "الكتاب" لسيبويه، وكان هذا الأمر تهمة كبيرة للبصريين. لأن السبب الرئيسي في اختلاف القراءة هو اختلاف لهجات العرب⁶. كما ذكر ابن قتيبة: "ولو أن كل فريق من هؤلاء أمر أن يزول عن لغته، وما

1 Al-Rājihī, A.A. Al-Lahajāt al-'Arabiyyah fi al-Qirā'at al-Qur'āniyyah. (Amman: Dār al-Masīrah li al-Nasyr wal-Tawzī', 1st edn, 2008), p. 79.

2 See: al-Suyūti. Al-Itqān fi 'Ulum al-Qur'ān. (Cairo: Dār al-Hadīth, 3rd edn, n.d.), vol. 1, p. 74.

3 Ibn al-Jazrī. Al-Nasir fi al-Qirā'at al-'Asyar. (Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 2006), vol. 1, p. 21.

4 See, al-Suyūti. Al-Itqān vol. 1, p. 45.

5 Mukrim, A.A.S. Al-Qirā'at al-Qur'āniyyah wa Athruhā fi al-Dirāsāt al-Nahwiyyah. (Cairo: Mu'assasat al-Risālat lil-Tibā'ah wal-Nasyr wal-Tawzī', 3rd edn, n.d.), p. 24.

6 Al-Rājihī, al-Lahajāt al-'Arabiyyah fi al-Qirā'at al-Qur'āniyyah, p. 81.

جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً، وكهلاً، لا شدت ذلك عليه وعظمت المحنة فيه ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل للسان، وقطع للعادة⁷.

وهناك اختلاف بين القراءة المتواترة والقراءة الشاذة. قد وقعت الجهود في التمييز بين القراءة الصحيحة والقراءة الشاذة منذ عهد الإمام ابن مجاهد. قد وضع العلماء - لمعرفة القراءات الصحيحة - ضابطاً من ثلاثة أشرطة لا يختل منها واحد. ومن هذه الشروط الثلاثة للقراءات الصحيحة؛ وهي⁸ أن تكون القراءة موافقة العربية ولو بوجه، وأن تكون القراءة موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وأن يصح سندها عن الرسول (ص). وتطبيق هذا الضابط عرفت القراءة الصحيحة، فكل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت المصحف العثمانية ولو احتمالاً وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم العشرة أم غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل أحد هذه الأركان الثلاثة، أطلق على تلك القراءة أنها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة⁹.

والذي يهمننا هنا في هذا الضابط أنه يصل بالنص القرائي إلى مرتبة الوثاقة التي نشدها فيه حين بدأت تظهر عبارة "القراءات السبع" على رأس المائتين، لسبعة من القراء اشتهروا بالثقة والأمانة والضبط وملازمة القراءة¹⁰. وأدركنا أن هذه الشروط الثلاثة قد وضعها العلماء بالإجماع. أما القراءة الشاذة فخارجة عن القراءة المتواترة لافتقار أحد الشروط الثلاثة وهي (موافقة المصاحف العثمانية)، لكونها شذت عن رسم المصحف المجتمع عليه، وإن كان إسنادها صحيحاً فلا تجوز القراءة بها، لا في الصلاة ولا في غيرها.

7 Ibn Qutaybah. Ta'wil Mushkil al-Qur'an. (Aleppo, 1954), p. 30.

8 Ibn al-Jazri, al-Nasir, vol. 1, p. 9.

9 Ibid.

10 Al-Rajihī, A.A. al-Lahajāt al-'Arabiyyah, pp. 84-85.

2. موقف النحاة من القراءات الشاذة والشعر المجهول

كيف كان موقف النحاة من القراءة الشاذة؟ كان الأخفش الأوسط من تلاميذ سيبويه أول مَنْ نفذ آراء القراءات الشاذة إلى الكسائي والفراء. وصار هذا المعيار كأساس بناء المدرسة الكوفية الجديدة. ورأت الباحثة أن فكرة تخطيط القراءات الشاذة هي الباعثة على رفض الاستشهاد بالأحاديث النبوية كما صرح شوقي ضيف في قوله "وكانوا لا يحتجون بالحديث النبوي ولا يتخذونه ويؤولونه ما وجدوا إلى التأويل سيلاً لأنه روي بالمعنى.¹¹ ولماذا هؤلاء العرب في أواخر القرن الثاني لم يحتجوا بذلك؟ إذ الحديث النبوي لم يكتب ولم يدون إلا في المائة الثانية للهجرة (102هـ). وهناك الحجة تقول أن روايات الأحاديث النبوية دخلت فيها كثرة من الأعاجم طبعياً، ولم يحتج الأعاجم بلفظها وما يجري فيها من إعراب ومنهم الكسائي حتى طعن وخطأ بعض القراءات الشاذة¹² وكما ذكر الفراء في كتابه "معاني القرآن" مرارا ليقول إن الكسائي لا يميز القراءة النصب في قول تعالى ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾¹³ وكذلك في سورة يس ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾¹⁴. فكلية "فيكون" تُقرأ بالرفع إذ جعلها الكلام مكتفياً لها وتقديره "إذا أردنا أن نقول له كن، فقد تم الكلام لأن "كن" جملة مفيدة من فعل الأمر، وأما الحجة فتقول أن قراءة النصب جوازاً لأنها مردودة أو معطوفة على فعل قد نُصب بـ "أن"، وأما الفراء تلميذه فجَوَّزَ على الوجهين.¹⁵ وما السبب بوجود القراءات الشاذة؟ كان خلاف القراءات لم يحدث بمكة لأن عدد المسلمين قليل ومعظمهم من قريش يتحدثون بلهجة واحدة، وأما الخلاف في القراءات فبدأ بعد انتقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة، ودخول الناس في الإسلام من قبائل مختلفة بلهجات متباينة فبرزت، فاختلف الناس في القراءة لكن تسامح الإسلام معهم فأقرأهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على اختلافهم كما في قوله في الحديث «إِنِّي بُعِثْتُ إِلَى أُمَّةٍ أَمِينٍ مِنْهُمْ الْغُلَامُ وَالْحَادِمُ

11 Şaif, S. Al-Madāris al-Nahwiyyah. (Egypt: Dār al-Ma'ārif, 8th edn, 1968), p. 19.

12 Ibid., p. 157.

13 Surah al-Nahl: 40.

14 Surah Yāsīn: 82.

15 Şaif, al-Madāris al-Nahwiyyah, p. 15.

والشيخ العاسي والعجوز». ¹⁶ وأضاف عن ذلك قد ذكر سيويه في "الكتاب" عن تسامح في عدة القراءات حيث فصل الأخفش الأوسط ¹⁷ القول في هذا الجانب حيث أشار إلى أن سيويه قِيلَ معظم القراءات الشاذة في قياسه حيث يقول "القراءات لا تخالف لأنها سنة". ¹⁸ لهذا الأمر - رأت الباحثة - كان السيوطي على غرار سيويه حيث يقول في كتابه الإقتراح بقوله "وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً بل ولو خالفته يحتج بها". ¹⁹ لو السيوطي ما رفض على القراءات الشاذة فكيف يرفض استنباط القواعد النحوية من الأحاديث النبوية، كلام البغدادي صاحب خزنة الأدب له نظر حيث يقول "كانت آيات سيويه أصح الشواهد، اعتمد عليها خلف بعد سلف، مع أن فيها أبياتاً عديدة جهل قائلوها، وما عيب بها ناكلوها، وقد خرج كتابه إلى الناس والعلماء كثير، والعناية بالعلم وتهذيبه وكيدته، ونظر فيه وفُتِّش، فما طعن أحد من المتقدمين عليه ولا ادعى أنه أتى بشعرٍ مُنكرٍ، وقد روى في كتابه قطعة من اللغة الغريبة لم يدرك أهل اللغة معرفة جميع ما فيها، ولا ردوا حرفاً منها". ²⁰ والمآزني في قوله "نظرت في كتاب سيويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً، فأما الألف فقد عرفت أسماء قائلها فأثبتتها، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائلها" فاعترفت بعجزه ولم يطعن عليه بشيء. وكان البغدادي في كتابه خزنة الأدب قد أيد رأي المجيزين بالقول "والصواب جواز الاحتجاج بالحديث النبوي في ضبط الفاظه، ويلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت". ²¹ وقد انتقد على المانعين بالسؤال: قد قِيلَ النحويون الأشعار الجاهلية المجهولة كالاحتجاج اللغوي في استنباط القواعد

16 Ahmad. Musnad Ahmad. vol. 35, p. 132, and vol. 2, p. 204; al-Tabarī. Tafsīr al-Tabarī. (Damascus: Dār al-Qalam, 1997). vol. 1, p. 35; al-Zarkashī, M.A. al-Burhān fi al-'Ulum al-Qur'ān. (Beirut: Dār al-Ma'rīfah, n.d.), vol. 1, p. 225.

17 Yaacob, S. Mawqif al-Mustashrikīn Min al-Lughah al-'Arabiyyah, *al-Majallat al-'Arabiyyah lil-'Ulum al-Insāniyyah*. (Kuwait: University of Kuwait, 2015). p. 22.

18 Sibawaih. al-Kitāb. Ed. 'Abd al-Salām Hārūn. (Cairo: Maktabah al-Khānjī, 1988), vol. 1, p. 148.

19 Al-Suyūṭī, al-Iqtirāh fi Usūl al-Nahw. Ed. Muhammad Hasan Ismā'īl al-Syafī. (Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1998), p. 24.

20 Al-Baghdādī. Khazānat al-Adab. Ed. 'Abd al-Salām Hārūn. (Cairo: al-Hai'at al-Misriyyah al-'Āmat lil-Kitāb, 2nd edn, 1979), pp. 17-18.

21 Ibid., pp. 9-10.

النحوية، فلها إذا ردّوا الاحتجاج بالأحاديث النبوية؛ وقد سار الدماميني (ت 827هـ) على نسق البغدادي في تأييد كلام المجوزين عندما ردّ ما ذكره أبو حيان أن ابن مالك قد أكثر استنباط القواعد النحوية من الاستدلال بالأحاديث النبوية وشنّع عليه.²² ومن ثم بدأ في ردّ كلام أبي حيان بقوله "إن ما استند إليه من ذلك لا يتم له، لتطرق احتمال الرواية بالمعنى، فلا يوثق بأن ذلك المحتجّ به لفظه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم به الحجة"،²³ وأضاف إلى ذلك حيث يقول: "وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوّب رأي ابن مالك فيما فعله".²⁴ وردّ على ما ذكره أبو حيان أن عزوف علماء المصريين (البصرة والكوفة) من أسباب ردّ استنباط القواعد النحوية بالأحاديث النبوية أن لا يلزم من عدم استدلالهم وعدم صحة الاستدلال بها.²⁵ بالإضافة إلى ذلك أن تدوين الأحاديث والأخبار وكثير من الروايات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية حين كان كلام أولئك المبدّلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به²⁶ لتقوية حجته كان البغدادي قد جاء بحجة عن القائل غير المعروف في الشعر كما قال ابن النحاس في تعليقه "أجاز الكوفيون إظهار (أن) بعد (كي) واستشهدوا بقول الشاعر:

أردت لكيما أن تطير بقربتي * فنتركها شتاً بيداء

بلقع قال: والجواب أن هذا البيت لا يعرف قائله، ولو عُرف لجاز أن يكون من ضرورة الشعر. وقال أيضاً: ذهب الكوفيون جواز دخول اللام في خبر (لكنّ)، واحتجوا بقوله: "ولكنني من حبها لعميد"²⁷ والجواب منه أن هذا البيت لا يعرف قائله، ولم يذكر منه إلا هذا، ولم ينشد أحد ممن وثق في اللغة، ولا عُزى إلى مشهور بالضبط والإتقان.²⁸ واعترض البغدادي لمن ردّ استنباط الأحاديث النبوية حيث

22 Al-Damāmī. B. al-Istidlāl bi al-Aḥādīth al-Nabawīyah al-Sharīfah ‘ala Ithbāt al-Qawā’id al-Nahwīyah. Ed. Riyadh ibn Hasan al-Khawām. (Beirut: ‘Ālam al-Kutub, 1998), p. 7.

23 Al-Baghdādī, Khazānat al-Adab, vol. 1, p. 14; as cited in al-Damāmī, al-Istidlāl bi al-Aḥādīth. Ibid., p. 7.

24 Ibid.

25 Al-Baghdādī, Khazānat al-Adab, vol. 1, p. 9.

26 Ibid., pp. 14-15.

27 Ibid., vol. 1, p. 5.

28 Ibid., vol. 1, p. 17.

يرى أن الشاهد من القائل المجهول مقبولٌ كما في قوله: "إن صدر من ثقة يعتمد عليه قبل وإلا فلا".²⁹ وهذا المعيار قياس على عمل سيويه في كتابه "الكتاب" مما وردت 1050 شواهد فخمسون منها من القائل المجهول³⁰ حيث لم يدرك أهل اللغة معرفة جميع ما فيها، ولا ردوا حرفاً منها.³¹ بناء على هذا الأساس، صرح الجرمي في قوله: "نظرت في كتاب سيويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً، فأما الألف فقد عرفت أسماء قائلها فأثبتها، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائلها".³² وكذا ها هنا، أن النوع من الأنواع أُشْتُقَّ من هذا الحديث متواتراً أم مشهوراً أم أحادياً أم شاذاً؟ فالحديث المستنبط من ألفاظ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يُقبل في استنباط القواعد النحوية كما قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة بعد مناقشة للمسألة مما قدمه الشيخ محمد الخضر حسين³³ حيث قال: "أنه لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الصحاح الستة فما قبلها، ويحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفه الذكر على الوجه الآتي: أولاً: الأحاديث المتواترة المشهورة، والثاني: الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات، والثالث: الأحاديث النبوية التي تعد من جوامع الكلم، والرابع: كتب النبي - صلى الله عليه وسلم -، والخامس: الأحاديث المروية كانت يخاطب كل قوم بلغتهم، والسادس: الأحاديث النبوية التي عرف من حال روايتها أنهم لا يميزون رواية الحديث بالمعنى كابن سيرين والقاسم بن محمد".³⁴ حيث يقول أبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل: "تجوز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصرح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي - صلى الله عليه وسلم - لأنه أفصح العرب". إذا كان ابن الضائع

29 Ibid., vol. 1, p. 16.

30 Ibid., vol. 1, p. 17.

31 Ibid.

32 Ibid.

33 Muhammad al-Khidr, H. al-Qiyas fi al-Lughah al-'Arabiyyah. pp. 33-34; Hadithi, K. Mawqif al-Nuhāt min al-Ihtijāj bi al-Hadīth al-Sharīf. (Beirut: Dār al-Ṭalī'ah, 1981), p. 417; and Muhammad al-Khidr, H. Dirāsāt fi al-'Arabiyyah wa Tārikhuhā, (Beirut: Dār al-Hadāthah, 2007), p. 178.

34 See: al-Damāmīnī, al-Istidlāl bi al-Ahādīth al-Nabawiyyah, pp. 11-12.

عزاً عدم الموافقة إلى تجويز رواية الحديث بالمعنى فإن القاضي بدر الدين بن جماعة يتعرض لسؤال لابن مالك حيث يقول: "يا سيدي هذا الحديث رواية الأعاجم، ووقع فيه من روايتهم ما يُعلم أنه ليس يُجب بشيء".³⁵ وقد سار أبو حيان على نسق ابن الضائع والقاضي بدر الدين بن جماعة في منع الاحتجاج بالأحاديث النبوية كما صرح بذلك "وإنما أمعنتُ الكلام في هذه المسألة لئلا يقول المبتدئ ما بال النحويين يستدلون بقول العرب، وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضر بهما؟ فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث.³⁶ ومعلوم أن الشاطبي استشهد بالأحاديث النبوية في استنباط القواعد النحوية لكن كان عمله قليلاً جداً إذا قسنا استنباطه بالقرآن الكريم. فما سبب ذلك؟ ذكر أبو حيان في شرح التسهيل "قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب، كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والحليل وسيبويه من أئمة البصريين والكسائي والفراء وعلي بن مبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كحياة بغداد وأهل الأندلس . . . إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول - صلى الله عليه وسلم - إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية . . . لأمرين؛ أولاً أن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى؛ وثانياً وقع اللحن كثيراً في ما روي من الحديث لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع".³⁷ وأيد السيوطي أبا حيان، حيث يقول: "وزاد أن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمان الرسول - صلى الله عليه وسلم - لم تُنقل بتلك

35 al-Baghdādī, *Khazānat al-Adab*, vol. 1, pp. 10-12.

36 Ibid.

37 Al-Suyūṭī, *al-Iqtirāh*, pp. 30-31, and Ibn al-Tayyib. *Fayḍ Nashr al-Inshirāh min Rawḍ Ṭayy al-Iqtirāh*, Ed. Mahmud, Yūsuf Fajjāl. (Beirut: Dār al-Buhuth, lil-Dirāsāt al-Islāmiyyah wa lhyā' al-Turāth, 2002), pp. 405-452.

الألفاظ جميعها نحو ما روي من قوله «زوّجتكها بما معك من القرآن»³⁸ «ملككتها بما معك، خذها بما معك»،³⁹ وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة، فنعلم يقيناً أنه - الرسول صلى الله عليه وسلم - لم يتلفظ بجميع هذه الألفاظ فأنت الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظه، إذ المعنى هو المطلوب، ولا سيما مع تقادم السماع، وعدم ضبطه بالكتابة، والاتكال على الحفظ. والضابط منهم من ضبط المعنى، وأما ضبط اللفظ فبعيدٌ جداً لا سيما في الأحاديث الطوال.⁴⁰

فكذا كان الاستشهاد بالأحاديث النبوية لاستنباط القواعد النحوية ليس مردوداً ومرفوضاً بل الرفض بعبارة دقيقة على ابن مالك الذي يثبت القواعد النحوية بألفاظ الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة. على سبيل المثال اتخاذ الأحاديث لدعم الآراء النحوية كما في قوله عن عند ترجيح اتصال الضمير نحو "كث" فهذه القاعدة مخالفة السماع، فمن قبل قال وأن الاتصال ثابت في أفصح الكلام المتشور كقول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لعمر رضي الله عنه «إن يكنه فلن تسلط عليه، وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله».⁴¹ وكذلك في قوله عن وقوع خبر "كاد" مقترناً بـ "أن" حيث قال «فإذا انضم إلى هذا التعليل استعمال فصيح ونقل صحيح كما في الأحاديث المذكورة تأكد الدليل، ولم نجد لمخالفته سبيلاً»⁴² ومن الأمثلة حكمه المنفصل؛ جواز ثبوت الخبر بعد "لولا"، وهو ما خفي على النحويين إلا الرماني وابن الشجري.⁴³ وغير ذلك يجوز حذف الموصول لدلالة صلته أو بعضها عليه، مما انفرد به الكوفيون ووافقهم الأخص، وهم استدلوا به على

38 Al-Bukhārī, Saḥīḥ al-Bukhārī, vol. 8, hadith no: 5029, p. 602; al-Nasā'ī, Sunan al-Nasā'ī al-Kubrā, vol. 6, pp. 100-101; al-Tirmizī, Al-Jamī' al-Saḥīḥ. Vol. 3, no. 114, pp. 412-413.

39 Al-Bukhārī, Saḥīḥ al-Bukhārī, vol. 9, hadith no: 5087, p. 34; Muslim, H.M. Saḥīḥ Muslim, vol.2, p. 1040-1041, hadith no: 76/1425.

40 Ibid.

41 Al-Bukhārī, M.I. Saḥīḥ al-Bukhārī. (Cairo: Dār ibn al-Jawzī, 2011), vol. 2, hadith no: 1354, p. 93.

42 Ibn Mālik Syawāḥid al-Tawḍīḥ wa al-Taḥīḥ li Musykilāat al-Jamī' al-Saḥīḥ. Ed. Ṭāḥā Hussayn. (n.p.: Maktabah Ibn Taimiyyah, 1st edn, 1985), p. 16.

43 Ibid., p. 10.

قوله - صلى الله عليه وسلم - «مثل المهجر كالذي يهد بدنة، ثم كالذي يهدي بقرة، ثم كبشا ثم دجاجة، ثم بيضة».⁴⁴

بناء على هذا الأساس ندرک أن الرفض في الاستشهاد بالأحاديث النبوية ليس من أجل استخدامها أو استنباطها بل منهج التوضيح في الشواهد المطروحة في كتاب "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" لابن مالك أمر فيه نظر، وإذا كان المنهج معياراً أساساً في رفض استنباط القواعد النحوية من الأحاديث النبوية التي استخدمها ابن مالك فحجة ابن الضائع وأبي حيان الأندلسي والسيوطي والشلوبين مقبولة. وحجة البغدادي أن الشعر المجهول القائل مستنبطاً كالأدلة في القواعد النحوية له أساس.

3. حجة من رفض الاستشهاد بالحديث النبوي

الاحتجاج بالحديث النبوي من أهم النقاط في هذا البحث. والسؤال متى بدأ الاستشهاد بالحديث النبوي؟ فذكرت الكتب الأنظار النحوية وغرائب الحديث أن الاحتجاج بالحديث وقع قبل السهيلي وابن مالك، بناء على هذا الأساس لاحظت خديجة الحديثي أن أوائل النحاة احتجوا بالأحاديث النبوية على قلة في استنباط مسائل النحو والصرف بل أكثرها منه في علوم العربية الأخرى.⁴⁵ وفهمنا من ذلك، أن ما قبل السهيلي وابن خروف وابن مالك كان احتجاج النحاة في الأحاديث النبوية لا يكون استنباطاً بل إسناداً كالشواهد فحسب، كما استدل في "معجم العين" للخليل الفراهيدي، و"الكتاب" لسيبويه، و"معاني القرآن" للفراء وغيرها. وأما كتاب ابن خروف وكتاب ابن مالك فيكثران من الأحاديث النبوية في الاحتجاج حتى أن ابن مالك يحتج احتجاجاً مطلقاً في بناء قواعد جديدة يستدرک بها على السابقين قواعدهم وأصولهم وأحكامهم.⁴⁶ وابن الضائع من أول مَنْ نَبَّهَ على أن النحويين الأوائل لم يكونوا يحتجون بالحديث لأنه مروى بالمعنى فلم

44 Al-Nasā'ī. Sunan al-Nasā'ī al-Kubrā. Ed. 'Abd al-Ghaffār Sulaymān. vol. 2, hadith no: 864, p. 116.

45 Hadithi, Mawqif al-Nuhāt min al-Ihtijāj, p. 6.

46 Ibid.

يثبت أنه من لفظ الرسول - صلى الله عليه وسلم - .⁴⁷ اكتشف أبو حيان الأندلسي هذا العمل بإصدار كتاب "منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك" واكتشاف فيه عن عيوب استخدام الأحاديث في الألفية وشواهد التوضيح والتصحيح كما في قوله " . . . اختار ما ليس بالمختار ولا الشهور وترك ما عليه العمل من مذاهب الجمهور . . . لم يصح أنه من لفظ الرسول فيصح الاحتجاج به في القول".⁴⁸ وأضاف ذلك مهدي محزومي حيث يقول "إن الواضعين الأولين للعلم المستقرين للأحكام من لسان العرب . . . لم يفعلوا ذلك وتبعهم على ذلك المتأخرون من الفريقين".⁴⁹ وبالعكس كان اعتقد أن الكوفيون احتجوا بالأحاديث النبوية، وأما امتناع الكسائي من استشهاد بالحديث فكان قد تأثر بالمدرسة البصرية - لأنه كان قد تتلمذ على البصريين في البداية - فلم يحتج به.⁵⁰

وعادة هؤلاء الأعاجم لا يعلمون لسان العرب كما زعم بعض الناقدين في رفض الاستشهاد بالأحاديث النبوية - فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب، أما رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقد كان أفصح الناس، فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات، وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها، وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز وتعليم الله ذلك له من غير معلم. لو نلتفت إلى تاريخ اللحن في السنة العرب لوجدناه قد حدث في أيام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كما روى بعض الرواة أنه سمع رجلا يلحن في كلامه، فقال: «أرشدوا أخاكم فإنه قد ضلّ». ⁵¹ وغير هذه الرواية، فهناك روايات أخرى تقول إن أحد ولادة عمر بن الخطاب كتب إليه كتاباً فيه بعض اللحن، فكتب إليه عمر: «أن قنع كاتبك سوطاً». ⁵² ورواية أخرى تقول أنه سمع أبو الأسود الدؤالي قارئاً

47 Ibid., p. 17.

48 Abu Hayyān al-Andalusī. Muqaddimah Manhaj al-Sālik fi al-Kalām 'alā Alfīyyat Ibn Mālik. (US: al-Mujtama' al-Syarqī al-Amrikī, 1947), p. 1.

49 Al-Makhzūmī, M. Madrasah al-Kūfah wa Manhajuhā fi Dirasat al-Lughah wa al-Nahwu. (Abu Dhabi: Dār al-Kutub al-Wataniyyah, 2002), p. 82.

50 Ibid., p. 34.

51 Kanzu al-'Amal, vol. 1, p. 151.

52 Ibid.

يقرأ الآية الكريمة ﴿أَن اللّٰهُ بريء من المشركين ورسوله﴾⁵³ بكسر اللام في "ورسوله"، فقال: "ما ظننت أمر الناس يصل إلى هذا . . ."⁵⁴ وقيل إنه أيضاً سمع أخطاء النحو من بنته عندما قالت: "ما أحسنُ السماء" وهي ترغب في أسلوب التعجب. إضافة إلى ذلك، نضرب مثلاً كان يحيى بن يعمر سأل عن الحجاج ابن يوسف الثقفي "هل هو يلحن في بعض نطقه؟"⁵⁵ إشارة واضحة أن اللحن قد أصبح بلاء كبيراً في أيام بداية الأمصار الإسلامية حتى عند بلغائهم وخطابهم المفوهين لا في منتصفها أو أواخرها كما زعم بعض الباحثين. وصرح شوقي ضيف بقوله إذا كان الحجاج وهو في الذروة من الخطابة والبيان والفصاحة والبلاغة يلحن فمن وراءه من العرب نازلة المدن الذين لا يرقون إلى منزلته البيانية كان لحنهم أكثر.⁵⁶ أي وليس كما ظن بعض الباحثين أن اللحن يحدث منذ وصلت الفتوح الإسلامية العرب بالأعاجم بل العرب أنفسهم قد أخطؤوا ويحدث في اللغة كما يحدث لقبيلة الحطمة الذين تزلوا في القرية اسمها الحطمة قريب ببغداد.⁵⁷ ومن أجل ذلك كان حذاق العرب قد حاولوا وضع النحو العربي حرصاً على فصاحة لغة القرآن الكريم وأساليبه فقد اعتزوا واعتزازاً شديداً بلغتهم.

حقيقة، النقاش في الاحتجاج بالأحاديث النبوية يركز على ابن مالك المصنف لكتاب "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" فقد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر أو الحديث متعقباً بزعمه النحويين ويدو أنه ما أمعن النظر في ذلك.⁵⁸ وقد نظنا عن النحاة الذين يمتنعون استنباط القواعد النحوية من الحديث النبوي، وهم ابن الضائع وأبو حيان الأندلسي والسيوطي. ومن هؤلاء الثلاثة فوجدنا أن أبا حيان كان أشدّ هجوماً على ابن مالك في استشهاده بالأحاديث. كان ابن مالك قد أكثر من استشهاده بالأحاديث دون تمييز على

53 Surah al-Taubah: 3.

54 Ibid., p. 15.

55 Ibid., p. 11.

56 Ibid., p. 12.

57 Ibid., p. 58.

58 Al-Matyūti, K.A.H. al-Musykilat al-Nahwi fi Lughat al-Hadith al-Nabawi al-Syarif fi Kitāb Syawāhid al-Tawdīh wa al-Tashīh li Musykilat al-Jāmi' al-Sahih li Ibn Mālik. Master Dissertation in Arabic Language, Faculty of Education, Mosul University, Iraq, p. 11.

سبيل المثال: مناقشة إعراب "يا" في قول ورقة بن نوفل "يا ليتني أكون حيًا إذ يجرجك قومك"⁵⁹ أي محذوف منادى ما بعد حرف النداء، فرأى السيوطي إن رأي ابن مالك أن هذا الرأي ضعيف، لأن قائل "يا ليتني" قد يكون وحده، فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف قياساً على قول مريم عليه السلام ﴿يا ليتني متُّ قبل هذا﴾.⁶⁰ ومثال آخر، يبدو أنه ينسى أن عمله هو الاحتجاج لما يورده مشكلاً من الحديث، فما فعله هو أن يعد الحديث الذي يثبته ابتداءً شاهداً نحوياً.⁶¹ وبالإضافة إلى ذلك، يتعرض بيان الأوجه الإعرابية الجائزة في لفظ من ألفاظ الحديث بينا المروي منها وجه واحد أو وجهان كما في لفظ "يغتسل" في البحث السادس والخمسين، ولفظ "يحسبها" في البحث الستين.⁶² وبالنسبة لابن الضائع وأبي حيان ما وجدنا من الأحاديث النبوية في مؤلفاتهما النحوية دليلاً قوياً على رفض ما قيل في منعهما الاستشهاد بالحديث مطلقاً كما اعتقد ذلك الدكتور حسن موسى فقد أشار إلى شيء من ذلك في كتابه النحاة والحديث النبوي.⁶³ أما الدكتورة خديجة الحديثي فقد كانت أكثر تصريحاً في توضيح رأيها حيث تقول أن ابن الضائع وأبا حيان ليسا من المانعين بل هما من المستنبطين من الأحاديث النبوية في مؤلفاتهما النحوية.⁶⁴ إذاً، منعت الحديثي من قال أن أبا حيان كان مع المنع بالاحتجاج بالحديث مطلقاً، وكذلك بالسيوطي، بناء على هذا الأمر - فإن أبا حيان الأندلسي والسيوطي - ينضمان؛ إلى المجيزين بالاستشهاد بالأحاديث وليس من المانعين بإطلاق.

وصحة الإشارة إلى هذا القول أن ابن مالك استشهد على لغة "أكلوني البراغيث" بالحديث الصحيح «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار».⁶⁵ وكذلك ما

59 Al-Bukhārī, Saḥīh al-Bukhārī, p. 4.

60 Surah Maryam: 23.

61 Al-Matuyūti, al-Musykilat al-Nahwī, p. 15.

62 Ibid., p. 16.

63 Jabārīn. Tahlīl al-Nahwī 'inda al-Imām Al-Syātībī fi al-Maqā'id al-Syāfiyah fi Syarh Khulāfat al-Kāfiyyah. (Jordan: Dār al-Kutub al-Hadīth, 2011), pp. 118-119.

64 Hadithi, Mawqif al-Nuhāt min al-Ihtijāj, p. 214.

65 Al-Bukhārī in "Mawāqit al-Ṣalat". See: Al-Bukhārī, Saḥīh al-Bukhārī, vol. 2, hadith no: 555, p. 41, Muslim in "al-Masājid wa Mawāqit al-Ṣalat". See: Muslim, H.M. (n.d.). Saḥīh Muslim, Beirut: Dār al-Jil, vol. 1, p. 439, hadith no:210/632, al-Nasā'ī in "al-Ṣalat". See: al-Nasā'ī,

ورد في "الإنصاف" لابن الأنباري في منع "أن" في خبر كاد: وأما "كاد الفقر أن يكون كفرة" ⁶⁶ في قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : فيما رواه بالسنن المتصل: « كاد الحسد يغلب القدر، وكاد الفقر أن يكون كفرة » ⁶⁷. والسؤال هل القدماء استثنوا من الاحتجاج بالأحاديث النبوية كما صرح أبو حيان مما ذكرنا سابقاً؟ فقد وجدنا أن سيويه (ت 180 هـ) يحتج بالأحاديث النبوية معدودة في كتابه "الكتاب" ⁶⁸. وغير "الكتاب"، هناك عدة كتب قد استشهدت بأحاديث النبوية ومنها غريب الحديث لأبي عبيدة (ت 215 هـ) أول من ألف فيه، ويستعين على تفسير غريب الحديث بالحديث، ولهذا فإن كتب غريب الحديث مراجع لغوية مهمة ذكرت الكثير من الألفاظ الحديثية التي فاتت أصحاب المعجمات اللغوية المعروفة، وكتاب "تهذيب الأفعال" لابن القوطية، و"الأفعال" لابن القطاع، و"تاج المصادر" لليهقي ⁶⁹ فقد اعتمدت هذه الكتب جميعها على الحديث ⁷⁰. وغير ذلك أن المعجمات العربية التزمت بالأحاديث النبوية وصارت مصدراً أساسياً كما استخدمها الخليل أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) استخداماً أساسياً في تحليل بعض المعنى في العربية، وكذلك المعجم الكبير للغة العربية الذي يتناول الكلمات الموجودة في القرآن والحديث والشعر حيث يقول حسين نصار في ختام القول في هذه المشكلة أن النزاع كان قائماً بين النحويين في الاستشهاد بالحديث في النحو أما الاستشهاد به في اللغة فقد كان قائماً بين النحويين وكان أمراً مباحاً ولكن على قلة نسبية . . . ⁷¹

لقد فهمنا من النقاش السابق أن موقف النحاة من الاحتجاج بالأحاديث النبوية قسم إلى ثلاثة الاتجاهات: الاتجاه الأول، صحة الاحتجاج بالحديث النبوي

Sunan al-Nasā'ī al-Kubrā, vol. 1, p. 194, chapter: Faḍl al-Ṣalāt al-Jumu'ah, al-Imam Mālik in Muwaṭṭa' in "Qaṣr al-Ṣalāt fi al-Safr". See: al-Imam Mālik, A. (n.d.). Muwaṭṭa'-Riwāyat Yahya al-Layth. Ed. Muhammad Fu'ad Abd al-Bāqī, Egypt: Dār al-Turāth al-'Arabī, vol. 1, hadith no: 82, p. 170.

66 See: al-'Ajlūnī, I.M. Kasf al-Khafā'. Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1996). vol. 2, p. 141.

67 Ibn Mālik, Syawāhid al-Tawḍīh, p. 98-101.

68 Sibawayh, al-Kitāb, Vol. 5, reference page.

69 Nasar, H. al-Mu'jam al-'Arabī: Nasy'atuhu wa Tatawwuruh. (Cairo: Dār al-Misr lil-Tibā'ah, n.d.). vol. 1, p. 178.

70 Ibid., vol. 1, pp. 180-183, 96-116, and 117-122.

71 Ibid., vol. 1, pp. 272-278.

في النحو العربي، والاتجاه الثاني، رفض الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به صراحة، والاتجاه الثالث، التوسط بين المنع والجواز.

4. ابن مالك وكتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"

لقد أدركنا أن من مسائل الرد على استنباط القواعد النحوية من الأحاديث النبوية ظهر في القرن السادس الهجري حينما استخدم ابن مالك (المتوفى 672 هـ) بعض الأحاديث النبوية في الاحتجاج النحوي في كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" مما ألفه معتمداً على أحاديث في صحيح البخاري مبينا ما فيها من إشكال وموضحا ذلك بالشواهد ولم يعتمد على مصدر حديثي آخر. وابن مالك لم يبدأ كتابه بمقدمة يبين فيها سبب تأليفه للكتاب أو منهجه الذي سار عليه كما في قوله "هذا كتاب سميته شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"،⁷² لكن القسطلاني يقول أن سبب تأليف ابن مالك لهذا الكتاب هو أن جماعة من المحدثين طلبوا منه أن يوضح لهم ألفاظاً وروايات وردت في صحيح البخاري.⁷³ وهو بهذا يعزز مذهبه بجواز الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف وما يعزز ذلك مسائل عالجهما ليست مشكلة في القاعدة النحوية بل موافقة لها. وبيان أسباب تأليف ضبط نصوص البخاري وإخراج نسخة مشكولة ومصححة من هدايا الكتاب، وأضاف محقق الكتاب مدافعاً عن قول ابن مالك "تصدى ابن مالك لمناقشة مسائل كانت في الغالب محل خلاف بين النحاة وأنه رغب في أن يسد خلافاً رآه في مناهج الذين لم يستقروا الكلام العربي كما يجب أو اطرحوا كثيراً من الشواهد الثرية الفصيحة ولا سيما التي احتفظت بها الأحاديث".⁷⁴ وغني عن ذلك أن ابن مالك حاول إدراج مسائل لم يتمكن من إضافتها إلى أبواب النحو التقليدية فضلاً عن محاولته اتخاذ الحديث النبوي الشريف قاعدة ينطلق منها

72 Ibn Mālik, *Syawahid al-Tawḍīh*, p. 10.

73 *Ibid.*, p. 11.

74 *Ibid.*

للاستشهاد به بوصفه حجة نحوية وهو بهذا يعزز مذهبه بجواز الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف الكتاب؟ أما المنهج في الكتاب فكان يقوم على ذكر الحديث أو التي ترد في صحيح البخاري على أنها مشكلة في رأي ابن مالك سواء أكانت في رواية واحدة أم جاء إشكالها بسبب الاختلاف الواقع في روايات النسخ المخطوطة للجامع الصحيح، وكان ابن مالك يذكر الاختلاف في الروايات أحياناً ويترك ذكره في أغلب الأحيان.⁷⁵ وقد بلغ عدد الأحاديث التي عالجهما ابن مالك ووجه إعرابها مائة وثمانين حديثاً وهي أقل عدداً من الأحاديث التي أوردها العكبري والسيوطي، وهو يختلف عن العكبري والسيوطي بأنه كان يورد حديثاً نبوياً واحداً أو عدة أحاديث في المسألة الواحدة فقد يأتي بعدة أحاديث تعالج مسألة واحدة نحو ما بينه في المسألة الرابعة في اتصال الضمائر وانفصالها فقد أورد أربعة أحاديث تحمل الإشكال نفسه كما نلاحظ ذلك في مواضع أخرى من كتابه.⁷⁶ وبعض الأحاديث النبوية في صحيح البخاري في كتاب "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح":

(1) مثال قول ورقة بن نوفل (يا ليتني أكون حياً إذ يخرجك قومك) فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - [أو مخزجي هم] قال ابن مالك: يظن أكثر الناس أنّ "يا" التي تليها "ليت" حرف نداء، والمنادى محذوف. فتقدير قول ورقة على هذا: (يا محمد، ليتني كنت حياً). وتقدير قوله تعالى ﴿يا ليتني كنت معهم﴾ أي يا قوم ليتني كنت معهم. ويرى ابن مالك أن هذا الرأي ضعيف لأن الشيء إنما يجوز حذفه مع صحة المعنى بدونه إذا كان الموضع الذي ادعى فيه حذفه مستعملاً فيه بثبوته كقول مريم عليها السلام ﴿يا ليتني مت قبل هذا﴾⁷⁷. حذف المنادى قبل أمر أو دعاء جوازاً لكثرة ثبوته، فإن الأمر والداعي يحتاجان إلى توكيد اسم المأمور والمدعوق بتقديمه على الأمر والدعاء. واستعمل ذلك كثيراً حتى صار موضعه منبهاً عليه إذا حذف فحسن حذفه لذلك.⁷⁸ ومثل: (ها)

75 Ibid., p. 14.

76 Al-Matyūti, al-Musykilat al-Nahwi, p. 11.

77 Surah Maryam: 23.

78 Ibn Mālik, Syawāhid al-Tawḍīh, p. 59.

قوله تعالى قوله تعالى ﴿ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم﴾⁷⁹ وفي قول السائل عن أوقات الصلاة ﴿ها أنا ذا يا رسول الله﴾⁸⁰ وقد يجمع بين "الأ" و "يا" توكيداً للتنبيه، كما جمع بين "كي" واللام ومعناهما واحد في قول الشاعر.⁸¹

أردتَ لكيما أن تطير بقبرتي * فتركها شتاً ببيداءً بلقع

ف "كي" هنا إن جعلت جارة فقد جمع بينها وبين اللام مع توافقهما معنى وعملاً، وهو الأظهر. وإن جعلت بنفسها فقد جمع بينها وبين "أن" مع توافقهما أيضاً معنى وعملاً، وسهل ذلك اختلاف اللفظين. ويرى ابن مالك أنه لو اتفق الحرفان لفظاً ولم يكونا حرفي جواب لم يجز اجتماعهما إلا بفصل، كقوله تعالى ﴿ها أنتم هؤلاء﴾⁸² وقد يغني عن الفصل انفصالهما بالوقف على أولهما، كقول الراجز:

يا حبذا جبل الريان من جبل * وحبذا ساكن الريان من كانا
وقبل "رب" في قول الراجز:
يا رب سارِ بات ما توسدا * إلا ذراع العنس أو كف اليد

ومثال قول ابن مالك (إذ يخرجك قومك) استعمل فيه "إذ" موافقة لـ "إذا" في إفادة الاستقبال. ويرى ابن مالك أنه استعمل صحيح، غفل عن التنبيه عليه أكثر النحويين. ومنه قوله تعالى ﴿وأنذرهم يوم الحسرة إذ قضي الأمر﴾⁸³ وقوله تعالى ﴿وأنذرهم يوم الأزفة إذ القلوب لدى الحناجر كاظمين﴾⁸⁴ وكما استعملت "إذ" بمعنى "إذا" بمعنى "إذ" كقوله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا وقالوا لاخوانهم إذا ضربوا في الأرض أو كانوا غُرّى لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا﴾⁸⁵.

79 Surah Āli 'Imrān: 119.

80 Bukhari, Sahih Bukhari, Vol. 1, p. 23.

81 Ibn al-Anbārī, al-Inṣāf fi Masā'il al-Khilaf, vol. 1, p. 580.

82 Surah Āli 'Imrān: 66.

83 Surah Maryam: 39.

84 Surah al-Ghāfir: 23.

85 Surah Āli 'Imrān: 156.

(2) ومثال قول النبي - صلى الله عليه وسلم - [أو مخزجي هم] فالأصل فيه وفي أمثاله تقديم حرف العطف على الهمزة كما تقدم على غيرها من أدوات الاستفهام، نحو ﴿وكيف تكفرون وأنتم تلى عليكم آيات الله﴾ ونحو ﴿فألكم في المنافقين فتنين﴾⁸⁶ ونحو ﴿فأي الفريقين أحق بالأمن﴾⁸⁷ فالأصل أن يجاء بالهمزة بعد العاطف كما "جيء" بعده بأخواتها، فكان يقال في ﴿أفتطمعون﴾⁸⁸ وفي ﴿أو أكلمها﴾⁸⁹ وفي ﴿أثم إذا ما وقع﴾⁹⁰: "فأتطمعون" و"وأكلمها" و"ثم إذا ما وقع"، لأن همزة الاستفهام جزء من جملة الاستفهام، وهي معطوفة على ما قبلها من الجمل، والعاطف لا يتقدم عليه جزء مما عطف. ولكن خصت الهمزة بتقديمها على العاطف تنبيهاً على أنها أصل أدوات الاستفهام؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام، وقد خولف هذا الأصل في غير الهمزة، فأرادوا التنبيه عليه، فكانت الهمزة لذا أولى، لأصالتها في الاستفهام. واختلف رأي ابن مالك والزمخشري حيناً غفل في معظم كلامه في "الكشاف" عن هذا المعنى، فادعى أن بين الهمزة وحرف العطف جملة محذوفة معطوفاً عليها بالعاطف ما بعده.

ومثال: [أو مخزجي هم] الأصل أو مخزجوي هم. فاجتمعت واو ساكنة وياء، فأبدلت الواو ياء وأدغمت في الياء، وأبدلت الضمة التي كانت قبل الواو كسرة تكميلاً للتخفيف، كما فعل باسم مفعول "رمى" حين قيل فيه: رمي، وأصله: رمؤي. و"مخزجي" من الجمع المرفوع المضاف إلى ياء المتكلم قول الشاعر:

أودى بني وأودعوني حسرة * عند الرقاد وعبرة ما تطلع

و"مخزجي" خبر مقدم، و"هم" مبتدأ مؤخر. ولا يجوز العكس لأن "مخزجي" نكرة، فإن إضافته إضافة غير محضة أي إذ هو اسم فاعل بمعنى الاستقبال فلا يتعرف بالإضافة. وإذا ثبت كونه نكرة لم يصح جعله مبتدأ، لئلا يخبر بالمعرفة عن النكرة

86 Surah al-Nisā': 119.

87 Surah al-An'am: 81.

88 Surah al-Baqarah: 75.

89 Surah al-Baqarah: 100.

90 Surah Yūnus: 51.

دون مصحح. ولو روي "مُخرَجِي" مخفف الياء على أنه مفرد غير مضاف لجاز وجعل مبتدأ، وما بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر، كما تقول: أُمخرَجِي بنوا فلان؛ لأن "مُخرَجِي" صفة معتمدة على استفهام، مسندة إلى ما بعدها، لأنه وإن كان ضميراً فهو منفصل. والمنفصل من الضمائر يجري مجرى الظاهر.

(3) ومثال قول النبي - صلى الله عليه وسلم - [أجِيُّ والداك،⁹¹] والاعتماد على النفي كالاعتماد على الاستفهام. ومنه قول الشاعر:⁹²

خليبي ما واف بعهدي أتما * إذا لم تكونا لي على من أقاطع

(4) ومثال قول النبي - صلى الله عليه وسلم - [من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه]⁹³. وقول عائشة رضي الله عنها [إنّ أبا بكر رجل أسيف، متى يقيم مقامك رق]. وقال ابن مالك تضمن هذان الحديثان وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً لفظاً لا معنى. والنحويون يستضعفون ذلك، ويراه بعضهم مخصوصاً بالضرورة. والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً؛ لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء، كقول نهشل بن ضمرة:⁹⁴

يا فارس الحيّ يوم الروع قد علموا * ومدره الخصم لا نكا ولا ورعا
ومدرك التبل في الإعداء يطلبه * وما يُشاء عنده من تبلهم منعا

(5) ومثال من قول أبي جهل لعنه الله تعالى لأبي⁹⁵ صفوان (متى يراك الناس قد تخلفت، وأنت سيد أهل الوادي، تخلفوا معك)⁹⁶. ويرى ابن مالك تضمن هذا الكلام ثبوت ألف "يراك" بعد "متى" الشرطية. ويرى ابن مالك كان حقها أن تحذف فيقال "متى يرك"، كما قال الله تعالى ﴿إِنْ تَرَىٰ أَنَا مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾.⁹⁷

91 Al-Bukhārī, Saḥīḥ al-Bukhārī, vol. 4, p. 71.

92 Ibn Nādim, Syarḥ Ibn Nādim, p. 41.

93 Al-Bukhārī, Saḥīḥ al-Bukhārī, vol. 1, p. 16.

94 Ibn Mālik, Syawāḥid al-Tawḍīḥ, p. 67.

95 Al-Bukhārī, Saḥīḥ al-Bukhārī, vol. 5, p. 91.

96 Ibid.

97 Surah al-Kahf: 39.

(6) ومثال قول سهل بن سعد (فأعطاه إياه) يعني القائل (ما كنت لأوثر بنصبي منك أحداً)⁹⁸ وقول هرقل (كيف كان قتالكم إياه).⁹⁹ ويرى ابن مالك في الحديث الأول والثاني استعمال ثاني الضميرين منفصلاً مع إمكان استعماله متصلًا. والأصل أن لا يستعمل المنفصل إلا عند تعذر المتصل، كتعذره لاضمار العامل نحو ﴿وإياي فارهبون﴾¹⁰⁰ وعند التقديم، نحو ﴿إياك نعبد﴾¹⁰¹ وعند العطف، نحو ﴿ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم﴾¹⁰² وعند وقوعه بعد "إلا" وبعد واو المصاحبة نحو قوله تعالى ﴿أمر ألا تعبدوا إلا إياه﴾¹⁰³ وإنما كان استعمال المتصل أصلاً، لأنه أخصر وأبين: أما كونه أخصر فظاهر وأما كونه أبين فلأن المتصل لا يعرض معه لبس أصلاً. فالمنفصل قد يعرض له في بعض الكلام لبس. وذلك أنه لو قال قائل: إياك أخاف لاحتل أن يريد إعلام المخاطب بأنه يخافه، ويحتمل أن يريد تحذيره من شيء وإعلامه بأنه خائف من ذلك الشيء. فالكلام على القصد الأول جملة واحدة، وعلى القصد الثاني جملتان. فلو قال موضع "إياك أخاف" أخافك، لأمن اللبس. وإذا علمت هذه القاعدة لزم أن يُعْتَذَر عن جعل منفصل في موضع لا يتعذر فيه المتصل. فإن كان مع مباشرة العامل خصَّ بضرورة الشعر ونسب إلى الضعف، كقول الراجز:

إني لأرجو محرراً أن ينفعاً * إياي لما صرت شيخاً قلعاً

لترجيح الانفصال في نحو "أعطاهاه" جيء به دون الاتصال في قول القوم للرجل "ما أحسنت" سألتها إياه" ولم يقولوا: سألتهاه، ولو قيل لجاز. فان اختلف الضميران بالرتبة وقدم أقربهما رتبة جاز اتصال الثاني وانفصاله، نحو: أعطيتك، وأعطيتك إياه. والاتصال أجود، لموافقة الأصل، لأن القرآن نزل به دون الانفصال، كقوله تعالى ﴿إذ يريكهم الله في منامك قليلاً، ولو أراهم كثيراً﴾¹⁰⁴ وعليه جاء قول

98 Al-Bukhārī, Saḥīh al-Bukhārī, vol. 3, p. 136.

99 Ibid., vol. 1, p. 7, and vol. 4, p. 23 & 44.

100 Surah al-Baqarah: 41.

101 Surah al-Fātihah: 5.

102 Surah al-Nisā': 131.

103 Surah Yūsuf: 40.

104 Surah al-Anfāl: 43.

المرأة لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - "لأكسوكها". وقول الرجل له - صلى الله عليه وسلم - "أكسنيها"، وقول الخضر عليه السلام (يا موسى، إني على علم الله علمنيه لا تعلمه أنت، وأنت على علم علمك الله لا أعلمه).¹⁰⁵ وأما سيويه فيرى الاتصال في هذه الأمثلة ونحوها واجبا، والانفصال ممتعا.¹⁰⁶ والصحيح ترجيح الاتصال وجواز الانفصال، ومن تجوزيه قول النبي - صلى الله عليه وسلم - [فإن الله ملككم إياهم، ولو شاء لملكهم إياكم]. ويقول ابن مالك أن مما يراه سيويه أيضاً أن ثاني الضميرين المنصوبين بـ "ظن" أو إحدى أخواتها يجوز اتصاله وانفصاله مع ترجيح الانفصال¹⁰⁷. والصحيح عند ابن مالك ترجيح الاتصال لموافقة الأصل، لتشابه "ظننتك" و "أعطيتك". فلو قدم الأبعد في الرتبة امتنع الاتصال ووجب الانفصال، نحو: أعطيته إياك وحسبته إياك.¹⁰⁸

فبناء على هذا الأساس فهمنا أن رفض الاستشهاد بالأحاديث النبوية ليس من أجل استخدامها أو استنباطها بل منهيح التوضيح في الشواهد المطروحة في كتاب "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" لابن مالك فيه نظر، وإذا كان المنهج معياراً أساسياً في رفض استنباط القواعد النحوية من الأحاديث النبوية مما استعمله ابن مالك فحجة ابن الضائع وأي حيان الأندلسي والشلوبين والشلوبين مقبولة. وحجة البغدادي أن الشعر المجهول القائل مستنبطاً كالأدلة في القواعد النحوية له أساس. وبالعكس أن هذه الحجة تختلف عن أساس المنهج الذي يرد في الكتب الأخرى عند ابن مالك.

5. خاتمة

ومن طبائع الأشياء أن العلوم في الأمم لا تظهر فجأة، بل تأخذ في الظهور رويداً رويداً حتى تستوي على سوقها. وكذلك استنباط القواعد النحوية أما استنباط القواعد النحوية من الحديث النبوي فأمرٌ فيه النظر لأن بعض النحاة لم يستشهدوا

105 Al-Bukhārī, Saḥīḥ al-Bukhārī, vol. 1, p. 41.

106 Sibawayh, al-Kitāb, vol. 2, pp. 363-364.

107 Sibawayh, al-Kitāb, vol. 2, pp. 365-366.

108 See: Ibn Mālik, Syawāḥid al-Tawḍīḥ, p. 83.

به في تععيد القواعد النحوية كما استنباط النحو من القرآن وكلام العرب. وقسمهم النحاة إلى أربعة مواقف من الاستشهاد بالحديث، أولاً الصامتون عن مناقشة مسألة الاستشهاد بالحديث، وثانياً المانعون مطلقاً، وثالثاً المجوزون مطلقاً ورابعاً المجوزون بالشروط. والاحتجاج للغوي باستشهاد الحديث النبوي لها نظر لدى اللغويين والنحويين قديماً وحديثاً. فقد استدلت بعض الكتب النحوية منها "الكتاب" لسيبويه، و"معجم العين" للخليل أحمد الفراهيدي، و"الأمالي" للسهيلي وغيرهم. لكن المشكلة عند ابن مالك في كتابه "شواهد التوضيح والتصريح في شرح الجامع" للأحاديث راويها إمام البخاري. اعترضه بعض النحاة من الأندلس - وهم ابن الضائع وأبو حيان الأندلسي ومن تبعهما - تساءلوا عن منهج استنباط الأحاديث النبوية في هذا الكتاب. وقد وافق ابن مالك في استشهاد بالحديث النبوي ومنهم؛ البغدادي وابن الطيب حيث يقول البغدادي أن أداء قبل النحاة الشعر الجاهلي المجهول القائل فلماذا ردوا الاستشهاد بالأحاديث النبوية المروية من الأعاجم، بينما أبو الطيب قد استدلل - ترى الباحثة أنها المعلومة القيمة - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في كل حديثه الكريم - يكرر بثلاث مرات - ولكل هذه الثلاثة كانت تختلف في اللفظ ولكن من نفس المراد... وتذكر بعض الكتب في التفكير اللغوي عند المحدثين أن تصور المعنى أدى إلى مفهوم الجملة العميقة، وليس العكس! فالإشكال هنا، اختلاف اللفظ في بعض الأحاديث النبوية. لأجل حلّ المفهوم الخاطئ في هذه المسألة، تدعو الباحثة إلى المتخصصين في مجالي: النحو والصرف والحديث النبوي إلى النظر في قضية أساسية في استنباط القواعد النحوية، لماذا قبلت القراءات الشاذة في استنباط القواعد النحوية وهي تفتقد الشرط أن تكون القراءة موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، بينما هذا من أشدّ الشروط في قبول الاستشهاد في القرآن الكريم بل هو مقبولاً رسمياً. فالنظر إلى تسامح الفعل عند القراء، فما السبب رفض الاستشهاد بالأحاديث النبوية من الأعاجم عند النحاة، فالقراء - كما معلوم - أنهم من أوائل النحاة الذين وازعوا القواعد النحوية. أن احتجاج ابن مالك بالأحاديث النبوية في استنباط القواعد النحوية، ليس من الرغبة الأصلية بل - أدركنا أن سبب استشهاده بالأحاديث النبوية - كان طلبه بعض المحدثين بدمشق أن يحقق بعض الأحاديث النبوية من رواية إمام البخاري في

كتاب الجامع الصحيح، أي بعبارة أخرى كان استنباط من الأحاديث النبوية في "شواهد التوضيح والتصريح في الجامع الصحيح" من الطلب الخاص من المحدثين الذين نزلوا بدمشق وليس عن تخطيط واستعداد منه. إذا، اعترض ابن الضائع وأبو حيان ومن تبعهما المنهج المستخدم في استنباط القواعد النحوية لدى ابن مالك في كتابه وهذا له وجهته.

Bibliography

- Abu Hayyān al-Andalusī. *Muqaddimah Manhaj al-Sālik fi al-Kalām 'alā Alfiyyat Ibn Mālik*, US: al-Mujtama' al-Syarqī al-Amrikī, 1947.
- Al-'Ajlūnī, I.M. *Kasyf al-Khafā'*, Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1996.
- Al-Baghdādī. *Khazānat al-Adab*. Ed. 'Abd al-Salām Hārūn. Cairo: al-Hai'at al-Mi'riyyah al-'Āmat lil-Kitāb, 2nd ed, 1979.
- Al-Bukhārī, M.I. *Sahīh al-Bukhārī*. Cairo: Dār ibn al-Jawzī, 2011.
- Al-Damāmīnī, B. *al-Istidlāl bi al-Ahādīth al-Nabawīyyah al-Sharīfah 'ala Ithbāt al-Qawā'id al-Nahwīyyah*. Ed. Riyadh ibn Hasan al-Khawām. Beirut: 'Ālam al-Kutub, 1998.
- Al-Makhzūmī, M. *Madrasah al-Kūfah wa Manhajuhā fi Dirasat al-Lughah wa al-Nahw*, Abu Dhabi: Dār al-Kutub al-Waṭaniyyah, 2002.
- Al-Matyūti, K.A.H. *al-Musykilat al-Nahwī fi Lughat al-Hadīth al-Nabawī al-Syarīf fi Kitāb Syawāhid al-Tawdīh wa al-Taṣhīh li Musykilat al-Jāmi' al-Sahīh li Ibn Mālik*, Master Dissertation in Arabic Language, Faculty of Education, Mosul University, Iraq.
- Al-Nasā'ī. (n.d.). Sunan al-Nasā'ī al-Kubrā. Ed. 'Abd al-Ghaffār Sulaymān. n.p. n.d.
- Al-Rājihī, A.A. *al-Lahajāt al-'Arabīyyah fi al-Qirā'āt al-Qur'āniyyah*. Amman: Dār al-Masīrah li al-Nasyr wal-Tawzī', 1st ed, 2008.
- Al-Suyūṭī. *al-Iqtirāh fi Ulūl al-Nahw*. Ed. Muhammad Hasan Ismā'īl al-Syafī. Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1998.
- Al-Suyūṭī. *al-Itqān fi Ulum al-Qur'an*, Cairo: Dār al-Hadīth, 3rd ed, 1998.
- Al-Ṭabarī, *Tafsīr al-Ṭabarī*. Damascus: Dār al-Qalam. 1997.
- Al-Zarkashī, M.A. *al-Burhān fi al-Ulum al-Qur'an*. Beirut: Dār al-Ma'rifa, 1988.
- Hadithi, K. *Mawqif al-Nuhāt min al-Ihtijāj bi al-Hadīth al-Sharīf*. Beirut: Dār al-Ṭalī'ah, 1981.
- Ibn al-Anbārī. *al-In'āf fi Masā'il al-Khilaf*, Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1st ed, 1998.
- Ibn al-Jazrī. *al-Nasyr fi al-Qirā'āt al-'Asyar*. Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 2006.
- Ibn al-Ṭayyib. *Fayḍ Nashr al-Inshirāh min Rawḍ Ṭayy al-Iqtirāh*. Ed. Mahmud, Yūsuf Fajjāl, Dubai: Dār al-Buhuth, lil-Dirāsāt al-Islāmiyyah wa lhyā' al-Turāth, 2002.

- Ibn Mālik. *Syawāhid al-Tawdīh wa al-Tashih li Musykilāat al-Jāmi' al-Sahih*. Ed. Ṭāhā Hussayn. n.p.: Maktabah Ibn Taimiyyah, 1st ed, 1985.
- Ibn Nadīm. *al-Fihrisat*. Tunisia: Dār al-Ma'ārif, 1994.
- Ibn Qutaybah. *Ta'wil Mushkil al-Qur'an*. Cairo: Maktabah Dār al-Turāth, 1973.
- Jabārīn, M.A. *Tahlil al-Nahwī 'Inda al-Imām Al-Syāṭibī fi al-Maqālid al-Syāfiyah fi Syarh Khulāfat al-Kāfiyyah*. Jordan: Dār al-Kutub al-Hadīth, 2011.
- Muhammad al-Khidr, H. *Dirāsāt fi al-'Arabiyyah wa Tārikhuhā*. Beirut: Dār al-Hadāthah, 2007.
- Muhammad al-Khidr, H. *al-Qiyas fi al-Lughah al-'Arabiyyah*. Beirut: Dār al-Hadāthah, 2007.
- Mukrim, A.A.S. *al-Qirā'at al-Qur'āniyyah wa Athruhā fi al-Dirāsāt al-Nahwiyyah*. Cairo: Mu'assasat al-Risālat lil-Ṭibā'ah wal-Nasyr wal-Tawzī', 3rd ed, 1996.
- Muslim, H.M. *Sahih Muslim*, Beirut: Dār al-Jil. n.d.
- Na'īr, H. (n.d.). *al-Mu'jam al-'Arabi: Nasy'atuhu wa Taṭawwuruh*, Cairo: Dār al-Mi'ār lil-Ṭibā'ah, n.d.
- Ṣaif, S. *al-Madāris al-Nahwiyyah*. Egypt: Dār al-Ma'ārif, 8th ed, 1968.
- Sibawayh. *al-Kitab*. Ed. 'Abd al-Salām Hārūn. Cairo: Maktabah al-Khānjī, 1988.
- Yaacob, S. "Mawqif al-Mustashrikīn Min al-Lughah al-'Arabiyyah", *al-Majallat al-'arabiyyah lil-'Ulum al-Insāniyyah*. Kuwait: University of Kuwait, 2015.